

(المادة الرابعة)

يتعاون الطرفان المتعاقدان في دراسة وتقديم الشهادات العلمية والدراسية والدرجات الجامعية التي تمنحها المؤسسات التعليمية في بلد الطرف الآخر وذلك بهدف التوصل إلى تحديد مدى معادلتها .

(المادة الخامسة)

ينزل كل من الطرفين المتعاقددين الجهد لتبسيط من مناهجه المدرسية معلومات مناسبة عن جغرافية وتاريخ بلد الطرف الآخر بهدف تكوين فكرة صحيحة لدى أجياله الناشئة عن بلد الطرف الآخر :

(المادة السادسة)

يشجع الطرفان المتعاقدان تبادل الفنون المرئية والفنون الحلاقة وتنظيم المعارض الفنية والتصويرية والمعارض الأخرى المماثلة .

(المادة السابعة)

يعمل الطرفان المتعاقدان على تقديم التمهيلات الممكنة لترجمة ونشر المؤلفات التعليمية والثقافية الخاصة بكل منها .

(المادة الثامنة)

يعمل الطرفان المتعاقدان على تبسيط التعاون بين هيئات الإذاعة والتليفزيون في بلديهما طبقاً لترقيات خاصة يتفق عليها فيما بينهما ، وذلك عن طريق تقديم برنامج إعلامية للتعرف شعبياً ما بالنشاط الثقافي والفنى للطرف الآخر .

(المادة التاسعة)

يعمل الطرفان المتعاقدان على تبسيط وتشجيع إقامة المعارض الرياضية والاتصال الوثيق بين منظماتهما الرياضية

(المادة العاشرة)

يعمل الطرفان المتعاقدان على تبسيط التعاون والمساعدة المتبادلة في المسائل ذات النفع المتبادل في مجال الزيارات والسياحة بين بلديهما .

(المادة الحادية عشر)

يتعاون الطرفان المتعاقدان على تنفيذ إعداد هذا الاتفاق ويستشير كل منهما الآخر كلما اقتضى الأمر في المسائل الفنية والترقيات الإضافية وفضلاً عن ذلك يجتمع ممثلوه من الحكومتين صرفاً كل عامين على الأقل في تايلاند ومصر على التوالي لمناقشة وتقديم تنفيذ هذا الاتفاق .

(المادة الثانية عشر)

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ فور تبادل المذكرات الدبلوماسية لتأكيد موافقة كل من الطرفين المتعاقددين طبقاً للإجراءات القانونية المتبعة لدى كل منهما .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٧

بشأن الموافقة على اتفاق التعاون الثقافي والعلمي والعلمي بين جمهورية مصر العربية وملكه تايلاند الموقع في بانكوك

بتاريخ ١٣/١١/١٩٧٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

قرر :

(مادة وجدة)

ووقع على اتفاق التعاون الثقافي والعلمي والعلمي بين جمهورية مصر العربية وملكه تايلاند الموقع في بانكوك بتاريخ ١٣/١١/١٩٧٦ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق على

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ ربى الأول سنة ١٣٩٧ (١٥ مارس سنة ١٩٧٧)

أني أصادق

اتفاق تعاون ثقافي وعلمي وعلمي

بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة ملكة تايلاند

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة ملكة تايلاند تحدوها الرغبة المشتركة في تقوية وتوسيع روابط الصداقة بين البلدين ، وتبسيط التفاهم المتبادل والمعارف بين شعبيهما على أوسع نطاق ممكن ، ورغبة منها في تسهيل وتطوير تعاون أوسع في المجالات الثقافية والعلمية والعلمية بين البلدين قد اتفقا على ما يلى :

(المادة الأولى)

يعمل الطرفان المتعاقدان على تبسيط وتشجيع التعاون الثقافي والعلمي والعلمي بين البلدين .

(المادة الثانية)

يعمل الطرفان المتعاقدان على تسهيل وتشجيع تبادل العلميين والأكاديميين والكتاب والفنانيين والفنانات الثقافية الأخرى .

(المادة الثالثة)

ينزل كل من الطرفين المتعاقددين الجهد لتقديم التمهيلات والمنع إلى أبناء الطرف الثاني من الطلاب والمتخليين بالإعفاء العلمية الراهنين في استكمال دراستهم في مؤسساتها التعليمية العليا وفي معامل الأبحاث .

قرار :

(مادة وحيدة)

ووفق على البروتوكول رقم الملحق بالاتفاق تنظيم التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى بين حكومتى جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية الموقع عليه فى القاهرة بتاريخ ١٦ / ٢ / ١٩٧٧ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق بما

صدر بجريدة الجمهورية في ٦ جانفي الأول سنة ١٣٩٧ (٢٤ أبريل سنة ١٩٧٧)

أئور السادات

بروتوكول رقم (٥)

المتحق بالاتفاق تنظيم التبادل التجارى والتعاون
الاقتصادى المبرم بين جمهورية مصر العربية والمملكة
الأردنية الهاشمية في ١٤/٩/١٤

والمعدل للبروتوكول رقم ٤ المبرم في ١١/٢١

استناداً لأحكام المادة (١٤) من اتفاق تنظيم التبادل التجارى والتعاون
الاقتصادى المبرم بين حكومتى جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية
الهاشمية في ١٤/٩/١٤ ، وتنفيذًا لأحكام وقرارات مجلس الوحدة
الاقتصادية العربية فقد اجتمعت خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٧/٢/١٤ ،
١٩٧٧/٢/١٩ الهيئة المشتركة المنصوص عليها في المادة (١٤) المشار إليها
أعلاه في القاهرة وبعد تدارسها لتطور العلاقات التجارية بين البلدين
وانتفاعها بضرورة زيادة هذه العلاقات مما ونوها وأسلوب عمل
فقد تم الاتفاق على ما يلى :

(المادة الأولى)

اتفق الطرفان على زيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين بحيث لا يقل
عن ١٥ مليون جنيه استرليني بواقع سبعة ونصف مليون جنيه استرليني لكل
جانب .

(المادة الثانية)

(١) تمنى المتاجرات الوطنية المتداولة بين البلدين من الرسوم الجمركية
والرسوم والضرائب الأخرى المفروضة على الصادرات
والواردات .

(ب) أما بالنسبة للتبيغ الخام ومصنوعاته فتطبق شأنها أحكام الفقرة
(٢) من المادة الرابعة من البروتوكول رقم (٢) المبرم بين
البلدين بتاريخ ٢٩/٨/١٩٧٠ .

ويظل العمل بهذا الاتفاق ساريًا لمدة خمس سنوات تجدد تلقائياً لمدة
غير محدودة ما لم ينه أحد الطرفين المتعاقدين بإبلاغ ذلك كتابة للطرف
الآخر بستة أشهر مقدماً .

وإشهاداً على ما تقدم تم توقيع هذا الاتفاق من جانب مفوضين عن
الحكومتين كما تم وضع أختامهما عليه .

صدر في بانكوك في ١٣ نوفمبر ١٩٧٦ من نسختين أصلتين باللغات
العربية والتايلاندية والإنجليزية على أن تكون للنصوص الثلاث نفس الجهة
وفي حالة اختلاف التفسير ، يكون للنص الإنجلزى قوة الفصل في هذا الخلاف .
عن حكومة جمهورية مصر العربية عن حكومة مملكة تایلاند
السفير مصطفى عيسوى وزير خارجية تایلاند

سفير جمهورية مصر العربية في بانكوك

وزارة الخارجية

قرار :

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٧
ال الصادر بتاريخ ١٥ / ٢ / ١٩٧٧ بشأن الموافقة على اتفاق التعاون التكافىء والتعليمى والعلمى بين جمهورية مصر العربية و مملكة تایلاند الموقع في بانكوك
بتاريخ ١٣ / ١١ / ١٩٧٦ .

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٨ / ٤ / ١٩٧٧ .

قرار :

(مادة وحيدة)

نشر في الجريدة الرسمية اتفاق التعاون التكافىء والتعليمى والعلمى بين
جمهورية مصر العربية و مملكة تایلاند الموقع في بانكوك بتاريخ ١٣ / ١١ / ١٩٧٦
ويعمل به اعتباراً من ٣ / ٨ / ١٩٧٧ .

تحرير في ٧ رمضان سنة ١٣٩٧ (٢١ أغسطس سنة ١٩٧٧)

اسماعيل فهمي

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٩٧٠ لسنة ١٩٧٧

بشأن الموافقة على البروتوكول رقم الملحق بالاتفاق تنظيم
التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى بين حكومتى جمهورية
مصر العربية و مملكة الأردنية الهاشمية الموقع في القاهرة

بتاريخ ١٦ / ٢ / ١٩٧٧ .

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور :

وعلم موافقة مجلس الشعب .